المشرق

السنة الاولى للدستور العثماني

نظر للاب لويس رنزفال اليسوعي

كان اليوم الثالث والعشرون من الشهر المحرم يوماً بهيجاً بل عيداً حافلاً اراد كل العثمانيين ان يقضوهُ في الافراح والمسرّات. وكانت الاوامر العليّة قد صدرت من دار السلام الى جميع انحاء الولايات بان يكون ذلك النهار موسماً شائقاً تتناصر فيهِ كل عناصر الدولة وأممها المتفرّقة لرفع الادعية واداء فرائض الشكر للعزّة الالهيّة على ما انعمت بهِ من انقلاب الامور بعد العناء الشديد والاسر المديد ففُكّت اغلال العبوديّة ورقصت القلوب بهجةً بعد اطلاق سراح الحريّة. وما كانت الرعايا لتنتظر هذه الاوامر بل بادرت القلوب الى اتمامها بالشوق قبل العمل. فما لاح ذلك اليوم العظيم حتى تجدّدت تلك المظاهر الفخيمة التي جرت في العام الماضي ورسخ ذكرها الى الآن في صفائح الالباب. فلبست المعاهد الرسميّة حللها القشيبة وازدانت الاسواق بالرايات الوطنيّة وتحوّلت ظلمات الليل الى مناور متوقدة واسرجة نيّرة. وكان السرور شاملاً والناس يتبادلون عبارات التهاني ويتمنّى بعضهم لبعض اطيب الاماني في ظل العَلَم العثماني

نعم يحقّ للعثمانيين ان يطلقوا العنان لجذل الصدور ويستأنفوا بواعث الطرب وبشائر السرور التي أسكرتهم بنشوتها في العام الماضي بعد ان ركبتهم بل كادت تسحقهم فوادحُ الظلم مدّة ٣٢ عاماً. فأعلن جهاراً ذلك الدستور الذي كان السلطان السابق يُذعر منهُ خوفاً ويُستطار بهِ لُبّهُ روعاً حتى انّ مجرد اسمهِ كان يذيقهُ الامرّين فقام وقعد وحطّ ورفع ليردّ عنهُ ذلك العدوّ الاحمر حتى تجاوز في دفاعهِ كل اعتدال واقترف في كسر شوكتهِ كل المحظورات ولو تدبّر الامر بالرويّة والفكرة ورأى بعين

السكينة خير العباد وصوالح البلاد لما اضطرّ الى ان يباشر تلك الحرب العوان التي جلبت عليه البوار. فانهُ بعد ان اقفل سنة ١٨٧٦ مجلس المبعوثين وردّهم الى مواطنهم خاسرين كان يستطيع ان ينزع سخيمة القلوب ويكتسب رضى الاهلين بما يُقدم عليه من الاصلاحات ويأخذ به من المشروعات الوطنيّة والاعمال العموميّة وتوطيد اركان العدل والانصاف في جهات الدولة . . فلا شكَّ انهُ لو فعل ذلك لنال شكر مرؤوسيه وجعل اريكتهُ ثابتةً سامية وعُدَّ ملكهُ من اسعد واشرف ماوك آل عثمان

وكان لهُ اسوة في هذه السنين الاخيرة بقيصر روسيَّة الذي اجاءتهُ الاحوال الى ان يمنح الدستور لرعاياهُ وكاد المجلس الاوَّل يثلّ دعائم عرشهِ فعرف بحسن سياستهِ ان يضع حدودًا للثورة والفتن وتوخّى استمالة القلوب بما استدركهُ من الخلل وباشرهُ من الاصلاحات ومنحهُ من الانعامات فادخل روسيَّة في طور جديد بعد تخفيف وطأة الحكم المطلق على مناكبها

ومهما كان الامر فانَّ الممالك المحروسة تفتخر اليوم بدستورها وتجدر بها ان تقيم الاعياد في عودة تذكاره

ولكن لا يليق بان تكون افراحنا عقيمة فانَّ العاقل هو الذي يستفيد ايضًا من تجربتهِ فيلقي النظر على ما مضى ليصلح ما فرط منهُ ويواصل عملهُ بخبرة وادراك فيكون الماضي ضامنًا للمستقبل . وعليهِ قد عزمنا على تلخيص ما جرى في هذه السنة الدستوريَّة الاولى لتتخذهُ عبرةً ومثالًا وتتلافى النقص بالحزم والنشاط

*

اذا ما اعتبرنا الانقلاب السياسي الذي صرنا اليهِ وبحثنا عن نتائجهِ في هذا العام الاوَّل عثرنا على ثلاثة امور خطيرة من شأنها ان تكدّر نوعًا نظر المعتبرين وان لم يكن الدستور عاتها الفاعلة وانما تحمّل تبعيَّتها بعد الحكم السابق فاغتنم اهل الدول المجاورة تلك الفرصة ليلقوا دلوهم مع الدلاء ويشبوا في الحريق سمكتهم

واوَّل ذلك ما مُنيت بهِ الدولة من حَطّ سيطرتها على بعض البلاد المجاورة . فانَّ ارباب الامر في ٢٣ نيسان منحوا بلغاريا استقلالها التام على شروط رضيت بها الدولتان . وكذلك بلاد البشناق والهرسك التي لم تزل تقرُّ للدولة العليَّة بحقوق الولاية والتقدُّم دخلت نهائيًا في حكم النمسا بعد اتفاق الدولتين على تعويضات تقدّم بها النمسا الى

تركيا. وقد ارادت اقريطش ان تنتهز هذه الفرصة ايضاً لتقطع علاقاتها مع تركيا وقد رفعت آخراً العلم اليوناني الا انَّ عماها حتى يومنا لم ينل رضا الدول الاوربيَّة. ولو صمَّم اهل تلك الجزيرة على عزيمتهم لعلَّهم يسعدون البلاد بحرب تدور عليها دوائرهم وترمي اوربا في ارتباكات جديدة لا يعلم احد ماذا تكون نتائجها البينة

وقد زاد في الطين بلَّةً ما حصل بسبب اعلان الدستور من القلق في نواحي الدولة فانَّ اصحاب المشاغب اذ سمعوا كلمة الحريَّة الفتَّانة ورأوا ضعف أولي الحكم الجديد الذين لم يسمح لهم الوقت بتنظيم الولايات وتمكين دوائرها علَّلوا نفوسهم بالفوز واثاروا الشغب في بعض الانحاء. وكان بعضهم من الوجهتين لم يشأوا الاعتراف بالانقلاب الدستوري كما جرى في جهات الحجاز واليمن وبلاد الجزيرة وثغور فارس فلم تزل الحكومة الى يومنا هذا توجه قوَّاتها العسكريَّة الى اولئك الثائرين لتطفئ جمرتهم وتكسر شوكتهم

وكانت هذه الاحوال المضطربة داعياً للضنك وتوقف دولاب الاشغال وخمود التجارة فضلاً عن سوء حالة الدولة الماليَّة التي تتهدَّدها بانتهوَّر وتصدُّ ذوي العزم والتدبير عن المباشرة بالاصلاحات. وقد رضي كثيرون من اهل الهمَّة ان يتحمَّلوا في سبيل خير العام عدَّة ضحايا. وكان اوَّلهم جلالة السلطان الجديد الذي حبَّا بالاقتصاد قنع بان يخفف عن عاتق الدولة كثيراً من نفقات اسلافه فأبعدت الحكومة من الخدمة ألوفاً من العمَّال ودقَّقت النظر في مصاريف الدار السلطانيَّة واتباعها فاكتشفت ما كان هناك من التلاعب وتبذير الاموال فعُرقب اصحابها وكذلك اعيان الدولة أُعيد النظر في رواتبهم فجعلت لها قواعد ثابتة لا تتجاوز حدود وظائفهم. ومع كل هذه الاصلاحات لا يزال الخطر محدقاً بمالية الدولة لاسيما ان عدَّة ولايات تأخرت عن دفع الاموال الاميريَّة والخراج ثم لزم الحكومة ان تدفع للجند رواتبهم المالوفة بعد ان تأخرت مدَّة عن ادائها فكل ذلك ممَّا يكدِّر صفاء الدستور ويوجب القلق والاضطراب وهو ثمرة الحكم السابق

ويوجد مع هذا ما هو أدعى للخوف وأجلب للكدر وذلك ما تلوَّثت به شوارع الاستانة من دماء الوطنيين كما جرى منها سيول في احدى جهات الدولة اعني ولاية آطنه. فانَّ الخطباء وكتبة الجرائد كانوا يعدُّون من اسبغ نِعَم الخالق على الدولة ان

الدستور مدَّ رواقهُ على البلاد وضرب اطنابهُ بين اهلهـا شاؤوا ام ابوا دون ان تُهراق نقطة واحدة من الدم. فأمَّلوا ان تبقى الصحيفـة المجيدة بذلك الانقلاب غرَّاء عذراء لا يشوبها خبر مكدّر. لكنَّ تلك الآمال ما لبثت ان ذهبت ادراج الرياح بما حدث من المفجعات في اواسط نيسان المنصرم. فانَّ اهل الدولة المنقلبـة كانوا يترصَّدون لآل الدستور ويطلبون غفلتهم ليوقدوا معالم الفتنة ويصلتوا سيف العدوان ويجيوا مـا ظنُّوهُ ميتاً من اسباب البغض والشحناء بين الاجناس والعناصر التي تتألَّف منهـا الممالك العثمانية فكان لهذه الاحداث صدى حزن في قلوب محبي تركيا حتى ارتاب البعض في أمر الحكم الجديد وفي مقدرته على تأليف الارواح وتوحيـد الكلمة. وكذلك قامت بازاء مجلس المبعوثين ومجلس الاعيـان مسائل جسيمة لا يُستطاع الفرار عن خوضها واوَّلها هل يجري التساوي التامّ في الحقوق بين كل العثمانيين على اختلاف عناصرهم واديانهم وهل الامر ممكن في الحالة الحاضرة عملياً

فهذا المشكل العظيم لا مناص من حلّهِ ولا نعلم كيف تكون نهايتهُ. فان نكبات آطنه قد اظهرت انَّ بين العنصرين الاسلامي والنصرانيّ ولاسيما الارمن ثلمةً واسعـة يصعب سدُّها اذ لم يمرّ على الفتنتين غير اشهر منذ تصافحتا وتعاهدتا الوداد وصرختا مرحبتين بالحرّية والمساواة والاخاء. فكيف تغيَّرت الاحوال بعد زمن قليل فثار المسلمون الارتجاميُّون على من لا يشاركهم في دينهم وارتكبوا من الجرائم ما انسى فظائع البوكسر في الصين. فان قال القائل انَّ الارمن كانوا يكيدون المكايد فاستحقُّوا هـذه المعاملة بدسائسهم اجبنا انَّ الحكومة المحليَّة كان برسمها ان تتولَّى حكم المجرمين فتأخذهم بآثامهم دون ان يُطلق العنان لفئة على اخرى ولحزب على آخر فتلك الطامَّة الكبرى التي لا يُقبل لها عذر. وكانت الحكومة السابقة قد اعتادتها لتحقيق غاياتها وكثيراً ما سلَّطت عنصراً على آخر اذا ما خافت نفوذهُ. وقد اقرَّ عقلاء المسلمين بهذه الغاية السياسيَّة السيئة ولاموا الحكومة في اتخاذها ورأوا ان مثل هذه الاعمال اشبه باعمال الامم الهمجيَّة. وكفى برهاناً على قولنا ما كتبهُ منشئ المنار في الجزء الثالث من المجلَّد الثالث عشر (ص ٢٤٠) حيث قال بعد ذكر ثورة العاصمة: «وقد ولَّدت الثورة بالعاصمـة فتنةً في ولاية آطنه فهبَّ الترك لذبح الارمن وهو عمل يبرأ الاسلام منهُ ومن فاعليهِ ولكنَّهُ لا يسلم معهُ من طعن الامم. فبهمجيَّة هؤلاء الاقوام صار المسلمون حجَّة على

الاسلام ». وقال غيرهُ مثل قولهِ . وقد افاد البشير في بعض اعدادهِ (ع ١٩٢٠) اقرار احد اعضاء اللجنة المعيَّنة لتحقيق امور آطنة الاخيرة بابيكيان افندي حيث قال: « قد دلَّ التحقيق انَّ انصار الحكم المطلق في آطنه اظهروا الاستياء منذ اعلان الدستور ووطَّنوا العزم على ذبح غير المسلمين وهذا امر ثابت لا ريب فيهِ تؤيد صحَّتهُ الاوراق الرسميَّة والقضائيَّة . . . ومن الثابت انَّ الحكومة المحليَّة اشتركت فيها وخصوصاً الوالي جواد بك والقومندان رمزي باشا ومتصرف جبل بركات ناصيف بك الخ » . ثم اقرَّت اللجنة بعد ذلك بانَّ عدد القتلى لا يقلّ عن عشرين الفاً

فترى من ثمَّ انَّ امور آطنة انَّما كانت خلفةً من سياسة عبد الحميد الفاسدة وحكمهِ المطلق الجائر اراد ان يورثها من بعدهِ الدستور فيطبع فيهِ سمة الدم . فلما نكأ تلك القروح المندملة نفث في القلوب سمّ النفور والمشاحنة وجعل الأمة طبقاتٍ ممتازة فيها السيّد والمسود والعبد والمعبود بدلاً من ان ينفي من الافكار تلك الامتيازات ويؤلف بين قلوب الافراد في خدمة الوطن كما هو شأن الحكم الدستوري لأنَّ الدستور مبنيّ على المساواة . فان لم يُراعَ التساوي انقلب الحكم فأشبه عهد الظلم بل يستفحل الشرّ ويتفاقم الجور اذ انَّ المظلوم لا يصبح فقط تحت رقّ عبوديَّة الواحد كما كان في عهد الملك المطلق بل يستهدف لسهام قسم من الأمة ويستعبد للفرقة المتغلبة التي قبضت على ازمَّة الحكم

وهذا الداء العقيم لا رجاء لحسمهِ ولا امل لمداواتهِ بل يزيد فساداً ويؤول بالبلاد الى الخراب ما دام البعض يخلطون بين الوطنيَّة والدين ويتعصَّبون للاحكام الشرعيَّة ويجعلون الدستور نعمةً خاصَّة بدين على خلاف غيرهِ من الاديان كأنَّ العثماني لا يستطيع أن يخدم وطنهُ ما لم يُكرَه على تغيير دينهِ والمجاهرة بالدين المحمّدي فهذا مبدأ باطل ينقض الدستور نقضاً تامّاً اذ في مقدَّمة البنود التي يشتمل عليها الدستور انَّ الاديان كلّها متساوية بازاء الدولة . فلا بُدَّ لهذا المبدأ الاساسيّ ان يرسخ في ذهن الجميع ولولاهُ اصبحت الوطنيَّة اسماً بلا مسمًّى ولفظاً دون معنى

فقل لي رعاك الله ان كان النصراني والدرزي واليهوديّ لا يعتبرون الراية التي يعشون تحت ظلها كراية عموميَّة تعمّ مفاخرها المسلمين وغيرهم افيمكنهم ان يدافعوا عنها ويفكروا في ساحة الحرب دماءهم دونها . لا لعمري ما لم يتأكَّدوا انَّهم

يخدمون وطنهم العثماني وليس ديناً من الاديان اذ ليست الحرب جهاداً عن الدين بل دفاعاً عن حرمة الاوطان وصوناً لحقوقها من المادين سواء كانوا مسلمين او نصارى

أفلا ترى الدول الاوربيَّة الدستوريَّة كيف تفرق بين الاحزاب السياسيَّة والوطن وبين دين الدولة المالكة والسلطة العموميَّة الحاكمة. فهاك فرنسة كان اهلها يخدمون الملوك مطلقي الحكم الى السنة ١٧٨٩ ثم انقلبت الحكومة الملكيَّة الى حكومة جمهوريَّة ولا تزال الاحزاب في تناقض وخصام يتنازعون السيطرة والتقدم الَّا انهم يفرقون بين الاحزاب وبين الوطن واذا رأوا بلادهم في حاجة الى خدمتهم تكاتفوا وتناصروا وساروا الى العدو كرجل واحد سواء كانت رايتهم بيضاء سوسنيَّة كما على عهد الملوك ام مثلثة الالوان كما هي اليوم

ودونك مثالاً آخر في انكلترة البروتستانيَّة وارلندة الكاثوليكيَّة فانَّ هذه طالما ناءت تحت عبء شقيقتها الظافرة ولا تزال حتى يومنا تدافع عن حقوقها الدينيَّة والمدنيَّة ولكن هيهات ان ترى الجنديّ الانكليزي ينفر من رصيفهِ الارلندي في خدمة الوطن بل يمشي كلاهما اليد باليد الى اقاصي العالم حتى مصر والهند وجهات اوقيانية للذود عن حرمة الاوطان والدفاع عن صوالح تلك المملكة الواسعة التي تكاد تجمع بين القطبين. وترى في البلاد كلها الارلندي والانكليزي والاسكوتي والغالي يتقاسمون الاحكام وقيادة الجند وترتيب الامور دون اختلاف البتة على اي دين كانوا ولا يراعون في كل ذلك الَّا الاهليَّة والاستحقاق

فكذلك الممالك العثمانية اذا ما شاءت ان تترقَّى في معارج الفلاح وتنتظم في سلك الدول المتمدنة عليها ان تستعين بما جعل الله من القوى في افرادها فتؤلف بينهم وتضرب الصفح عمَّا يفرقهم من العناصر والجنسيَّات والاديان فلا ترى فيهم الَّا ابناء مخلصين في حبها متفانين في خدمتها لا غاية لهم الَّا رفع شأنها واعلاء مقامها بينما هي لا تتعرَّض لهم في اقام واجباتهم الجنسيَّة وفرائضهم الدينيَّة

ولدولتنا اسوة صالحة في الولايات المتَّحدة يمكنها ان تأتسي بها. فانَّ تلك البلاد مع سعتها وكثرة اقطارها واختلاف اديانها واقية في سلَّم النجاح لا يفوتها شيء من العزّ والفخر وانما قوَّتها بجمع كلمتها واتفاق عناصرها المتباينة لا يختصُّون لمتيازاً لواحد دون آخر ولا يراعون ديناً بمعزل عن غيره وان كان الدين الاوفر عدداً هو الدين

البروتستانيّ فانّ الدين الكاثوليكي معزّز مكرّم حتى كاد يبلغ الاحصاء الاخير ١٤ مليونًا بعد ان كان عددهم لا يتجاوز ربع المليون في اوائل القرن التاسع عشر. ويسير مع الجند الكاثوليك برًّا وبحرًا كهنة برواتب معلومة يساعدونهم في اقام فرائضهم الدينيّة ويرافقونهم في ساحة القتال ويحرّضونهم على تعزيز شؤون الوطن والذود عن حماه بتضحية كل نفس ونفيس

فليعلمنّ الدستوريّون ان الحروب الدينيّة اسوأ الحروب واوخمها عاقبةً فان طرقوا ذلك الباب لن يمكنهم ايصاده الّا بعد اللّتيا والتي . ولنا في الامور الحديثة شاهد عياني على قولنا فانّ عبد الحميد اذ أيس من حفظ سلطانه ظنّ — وبئس الظنّ — انهُ يفوز بالمرام اذا آثار الشواعر الدينيّة فجعل الشريعة كشعار في افواه انصاره فقتلوا ما قتلوا من الضبّاط الابرياء وقلبوا ولاية آطنة ظهرًا لبطن فلأوها سبيًا ونهبًا وحرقًا وذبحًا الّا انّ الله جازاهُ بعمل يدهِ لمّا افتى شيخ الاسلام بعزلهِ وتقليك اخيهِ رشاد فكانت تلك الفتوى مبنيّة على الشريعة ايضًا فكانت الشريعة سيفًا ذا حدّين قتلتهُ كما قتل بهِ الوفًا من المظلومين

فعلى العثمانيين ان يتحقّقوا كما تحقّق انمّتهم ووجوه مالهم انهُ لا خلاف بين الدستور والدين. وان خصصنا بذلك الاسلام وجدنا بان تعاليمهُ لا تنافي الحكم الدستوريّ كما بيّن الامر كثيرون من الكتبة المسلمين بعد الانقلاب السياسي الاخير في مجلّاتهم وجرائدهم. وقد افادتنا اخبار الاستانة في اواسط الشهر المنصرم بان الصدر الاعظم ارفع الى شيخ الاسلام أن يُعدّ منشورًا يثبت فيهِ من القرآن والحديث انّ على المسلمين ان يعتبروا المسيحيين وطنيين مساوين لهم بالحقوق. وقد كان جلالة السلطان الجديد محمّد رشاد صرّح بذلك في منشورهِ الاوّل الرسميّ في تاريخ ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٢٧ حيث قال في خطّهِ الشريف:

« وانّ امانيَّ لا ترمي الّا الى التذرّع بالوسائل الضامنة للحريّة والمساواة والعدل لكل طبقات رعاياي دون استثناء ومراعاة جميع الاحكام الشرعية والقوانين مراعاةً تامة . . . وتوفير الاسباب اللازمة لايصال مملكتنا الى مرتبة الترقيّات والتكمّلات المستعدة لها ماديًّا وادبيًّا . وقانون الاساسي كافل لتحقيق هذه الرغبة الصحيحة . . . »

وما قلناهُ عن الاسلام يظهر في النصرانيّة ظهور الشمس في كبد السماء فانّهما لا

تنفي هيئة من السلطة الحاكمة وتعتبر كل سلطة من الله ولو تصفَّحتَ تاريخها وبدتها تؤاخي كل ضروب الاحكام فظالما عاشت مع الملوك والسلاطين سواء كانوا ذوي سلطة مقيَّدة ام مطلقة كما أنها لم تأنف من الجمهوريات والحكومات التمثيليَّة كلما جرت على سنن العدل لا تبخس حقوق الله لأنها لم تزل تكرِّر على رؤوس الاشهاد انهُ ينبغي على الانسان أن يؤدي ما لله لله وما لقيصر لقيصر. ولا ترى في كتابات الاحبار الرومانيين الرسميَّة كلمة واحدة تُشعر بان الكنيسة ترذل الحريَّة والمساواة والاخاء اللهمَّ اذا رُوعيت معانيها الصحيحة الموافقة للعقول السليمة وانما ننت فقط عنها معانيها الفاسدة (اطلب المشرق المقالات التي نُشرت في هذه الالفاظ السحريَّة في العام الماضي (٧٨٧ و ٨٦٣ و ٩٣٢) وقد بيَّن كل ذلك لاون الثالث عشر في براءاته الرسوليَّة الخالدة الذكر التي تصدع بالحق ولا تبقي ريباً لمستريب

فان كانت الاديان متَّفقة على هذه المبادئ والروحُ العصريّ والتمدّن الحالي واصول العقول السليمة ترضى بها وتستحسنها وتجد في مراعاتها حياة البلاد وخلاص العباد فما بالُنا نعود فنشحذ شفار البغض وتريش سهام العدوان كما جرى في قرون الهمجيَّة. فانَّ تركيَّا بلغت الى عهد صلح وسلام لا حاجة لها في الفتوحات والغزوات فكفاها فخرًا انها تملك على اشرف بلاد الله واعزّها ذكرًا واكرمها شأنًا واكثرها خيرًا ونعمة فعليها الآن ان تصون تلك البلاد وتحمي مواتها وتستخرج دفائنها وتوفّر اسباب خيراتها وذلك بان تنمي ابناءها ضغائنهم وتُميت احقادهم وتؤنس ارواحهم كما قال جلالة سلطاننا الجديد في خطابه:

من الواجب على الجميع ان يضعوا جانبًا الاختلافات والمنازعات الماضية كما يجدر بابناء وطن واحد... فتزداد قوَّاتنا العسكريَّة برًّا وبحرًا وتنتظم شؤون العدليَّة والماليَّة ويُعمَّم التعليم وتروج التجارة والصناعة والزراعة بنسبة الترقية الحاضرة العصريَّة

فكلّ هذه الاماني الطيّبة ليس احد في كل اطراف الدولة الَّا ويتوق اليها ويتمنّاها من صميم الفؤاد الَّا انها لا ترسخ في الاذهان وتتأصّل في سويداء القلوب ما لم يجر بموجبها ارباب الامر ويبرهنون عملًا عن نيَّاتهم الصادقة فيشاطرون جميع العناصر العثمانية وجميع الاديان على سواء في تنظيم الامور وتمكين السلطة الدستوريَّة. ولبلوغ هذه الغاية لا بُدَّ من نشر الكتابات والقاء الخطب العموميَّة وتقييد المزاعم

الباطلة وتهذيب الشبيبة على تلك المبادئ في المدارس والمكاتب ريثما تتبجّن في العقول ويعرف الجميع معرفةً تامّة ان الوطن لا ينحصر في صوالح بعض الاحزاب او فائدة بعض الخاصّة بل يشمل الجميع دون استثناء فانّهُ كجسم حيّ ذي اعضاء شتى واقسام مختلفة لا يُصاب بها الواحد بأذًى دون ان يتأذّى منهُ الآخرون كما انهُ لا ينالهُ خيرٌ الّا يعمّ الجسد كلّهُ. ولا بأس ان يكون في ذلك الجسم الصغير والكبير والرئيس والمرؤوس كما انّ في الجسم البشريّ الرأس المفكّر والقلب المدبّر واليد العاملة والرجل السائرة لكنّ الكل مرتبطون ارتباطاً تامًّا و يرمون الى غرض واحد وهو خير الجمهور والصلاح العموميّ . حقّق الله تلك الآمال وازال كل نفور وبلبال فانّهُ السميع المجيب

لمحة

في المعالجة بالوسائط الطبيعية

او الفيسيكوتيراپيا

للدكتور توفيق سلهب احد المتخرّجين في مكتبنا الطبيّ

ليست هذه اول مرّة يذكر المشرق النور والطريقة العلاجية به فانّ الدكتور فيلب بركات في السنة الاولى (ص ٣٨٥) كتب في ذلك فصلاً مستجاداً لخّص فيهِ نتيجة الابحاث العلميّة في ذلك. فهذه المقالة الجديدة تؤيد تلك الاقوال وتزيد عليها ما استجدَّ من الاكتشافات في هذه السنين الاخيرة ل. ش

المعالجة بنور الشمس

ان من يمعن النظر في العلوم الطبيّة في السنين الاخيرة ويجيل الطرف في اهمّ فروعها وانفعها للانسان اعني بهِ فن العلاج وكيفية استعماله يرى بسهولة انهُ من سنة الى اخرى يزداد تنقيب الباحثين تواقتاً وتتجه افكارهم واختباراتهم اتجاهاً واحدًا نحو الطبيعيات والكيماويات طمعاً بان يجدوا فيها ما يكون انجع وأفيد من العلاجات التي كانت مستعملة حتى يومنا هذا بدون جدوى في الامراض العضالة كالسرطان